الاحرام قوله والاثم عليهما اي مع الكفارة كما ياتي تحقيقه
في مبحث الاحرام قوله لكن مسئلة الحرص على ان تكون نفقته
حلالا خالصة من الشبهة اي ان امكنه ذلك والا فتركه يكاد ان
يكون متعذرا فالمطلوب في هذه الازمنة المتاخرة التي ابس فيها من
الظفر بحلال كذلك الاجتهاد في تقليل الشبهة ما امكنه لان هذا هو
غاية الممكن قوله فان حالق وحج بما فيه شبهة او بما فعضو
صح بحجه في ظاهر الحكم وكتم ليس بحرام مرور كانه سنده في ذلك
ما اخرجه الطبراني من حملة حديث ضعيف واذا خرج بالنفقة
الخبيثة فوضع رجله في الغرز اي الركاب فنادى لبيك لبيك فاداه
منادي السماء لا لبيك ولا سعديك زادك حرام ونفقتك حرام وحجك
ماز ور غير مبرور وانما يتم له ذلك اذا كانت النفقة الخبيثة مشتملة
فيه شبهة ولا تخلو اعتراضا قوله وتفقته حرام يدفع ذلك وقد يتم
اعتراضه ابو زرعة بانه لا ينبغي الجزم في الشبهة بانه غير مبرور لانا
لا نتحقق ارتكابه حراما قال فكان ينبغي ان يقول نخشى عليه
ان تكون تلك الشبهة حراما فلا يكون حجه مبرورا وحينئذ
وجدت فليجتهد في حل قوته في طريقه والا فمن الاحرام الى الحلال
والا فغي يوم عرفة والا فليلزم قلبه الخوف لما هو مقطور اليه من تحاور
ما ليس بطيب فعسى الله سبحانه وتعالى ان يشطر اليه بعين الرحمة لاجل
خوفه قاله الغزالي قوله وبعد قبوله صريح في انه لا يلزم
من عدم بره عدم قبوله وهو ظاهر لاختلاف ثمرتيهما اذ ثمرة البر
ما مر انه يسير له ثواب الاجابة وثمرة القبول الصحة بمعنى ترتب اثر عليه
الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ والثواب كما في خبر من
اتى عرافا فصدقه لم تقبل صلاته اربعين صباحا قوله والمراد بالطيب
هنا الحلال اي المستحسن اي عند اهل تلك الناحية فيما يظهر ومحله
ان لم يعلم محبة المعطي لشيء مخصوص والا فاعطاه ما تحبه اولى وان لم
يكن

بتلك حبيبا عند غيره وليس التصدق بالقليل نقدا بغير الطيب لقولهم ليس من
التصدق بالخبيث التصدق بالفلوس وقولهم يسير النفقة يعاتب عليه ولا
يأثم من التصدق بالقليل وليس المراد ان التصدق بالخبيث غير سنة
بل المراد انه مفضول بالنسبة الى التصدق بالطيب فان قلت قضية الآية
الكراهة قلت الكراهة ان سلم انما هو تعبدا بايثار اخراج الخبيث وامساك
الطيب اما المخرج نفسه فانه حيث كان متمولا اثيب عليه او بقال الآية
محمولة على خبيث غير متمول ولا منتفع به واختير بقوله هنا عن الطيب
وغير هذا الموضع فانه كثيرا ما يستعمل بمعنى الحلال فقط قوله يستحب
ترك المماحكة هي في الاصل الخصومة والمراد بها هنا المشاحة فيما يعامل
فيه مما يتعلق بعبادة وظاهر ان الكلام فيمن يشتري او يستاجر مثلا
لنفسه اما من يجعل لغيره بولاية او وكالة فيجب عليه الاجتهاد في الشراء
او الاستيجار له بثمن المثل فاقل كما لا يخفى قوله التاسعة يستحب
ان لا يشارك الى آخره اعلم ان المحافظة على ما ذكره فيها من اهم
الامور في السفر اذ بسببه تتولد مفاسد لا تحصى قال الحكيم الطبري
واجتماع الرفقة كل يوم على طعام احدهم على المناوبة اليق بالورع من
المشاركة ولا يأتي فيه قول غيره قد تنا هد الصالحون من السلف وعني
التناهد بمثناه فتحتية ان تخرج كل نفقته ويد قعوت الى من ينفق
عليهم وبالكل جميعا لان كلام الطبري فيمن ينوهم منه شح ونحوه وما
وقع لصالحي السلف كان ممن لا يتوهم منه ذلك اذ لا يخطر ذلك لاحد
منهم لايثارهم على انفسهم وان ادى الى تلفها والواو في قوله والراحلة
والنفقة بمعنى او قوله فان شارك جاز اي ان كان كل من الشريكين
تكلفا مختارا رشيدا غير نائب عن غيره قوله ويستحب ان يقصر
على رغيف اي ولا يلحظ بقلبه ولا يريد لنفسه قدر البعد ذلك عن
مكارم الاخلاق وحسن الصحبة قوله ولا بأس بأكل بعضهم اكثر من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)